A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/827
20 July 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج
المفوضة السامية

الدورة الخامسة والأربعون

أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أولا - مقدمة

١- في الفترة منذ دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ للجنة التنفيذية، تركزت أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على العمليات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للمفوضة السامية وفريقها للادارة العليا.

٢- وبالاضافة الى الاستعراض الرئيسي لعمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوغوسلافيا السابقة، أكمل فرع التقييم المركزي عدداً من الدراسات المتعلقة بالعودة الطوعية للوطن وغير ذلك من الحلول الدائمة، التي تشمل تقييم عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى في أمريكا الوسطى، وبرنامج الاستبدال النقدي للاجئين الأفغان في باكستان، ونهج 'المعونة والتنمية للعائدين' لمساعدة ما بعد العودة للموطن. كما استهلت دراسات المفوضية لسياسة وممارسة اعادة التوطين ونهج 'الولاية المشتركة' للحلول الدائمة في أثيوبيا. وبالاضافة الى ذلك، أكمل فرع التقييم استعراضات مشاركة المفوضية، مع مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين: اللاجئات والمشردون داخليا.

٣- ومنذ اجتماع عام ١٩٩٣ للجنة التنفيذية، أدخلت اجراءات جديدة لضمان ابلاغ الاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقارير التقييم الى متخذي القرارات داخل المنظمة والعمل بمقتضاها بفعالية.

٤- وعلى أساس توصية من لجنة التقييم، التي تضم نائب المفوضية السامية، ومدير الحماية الدولية ومدير البرامج والدعم التنفيذي، والمراقب المالي، يجري الآن تقديم كل تقرير تقييم الى لجنة الادارة العليا من قبل رئيس فرع التقييم. ثم يطلب الى عضو محدد من اللجنة أن ينهض بمسؤولية تنسيق أنشطة المتابعة الملائمة والابلاغ عن الاجراء المتخذ.

ثانيا - الأنشطة المستكملة

ألف - عمليات المفوضية في يوغوسلافيا السابقة

٥- من أجل الاستفادة من دروس عملية المفوضية في يوغوسلافيا السابقة، طلبت المفوضة السامية من فرع التقييم دراسة جهود المنظمة لحماية ومساعدة السكان الذين تأثروا بالحرب. كما قصد بالاستعراض تعيين الطرق التي يمكن بها زيادة تدعيم قدرة المفوضية على الاستعداد والاستجابة للطوارئ.

٦- وقد خلص التقييم الى أن عمليات الاغاثة للمفوضية قد لعبت دوراً حاسما في تخفيف المعاناة في يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، عمل وجود المفوضية، في بعض الأحيان، الى جانب غيرها من الهيئات الدولية، على وضع عقبات في طريق العنف، بما ثبط 'التطهير الاثني' ومضايقة الأقليات.

٧- وقد لاحظ التقييم أن جميع الحلول التقليدية الدائمة للمفوضية، لم تكن ملائمة لمشكلة التشريد الجماعية داخل يوغوسلافيا السابقة ومنها. ولذا، كان الهدف الرئيسي للمنظمة انقاذ حياة الناس الى أن يتسنى تحقيق تسوية سياسية. بيد أن هذا الهدف لم يكن سهل البلوغ، حيث كان التشريد الجماعي للسكان هدفا مباشرا، وليس مجرد نتيجة للصراع.

٨- وقد خلص الاستعراض الى أن التحليل السياسي الذي أجراه كبار الموظفين بالمفوضية كان ممتازاً بوجه عام، إذ مكن المنظمة من أن تواكب التطورات وتتوقعها. كما أمكن ادارة علاقات المفوضية بوسائل الاعلام بشكل أكثر نجاحاً مما حدث في أي عملية تمت مؤخرا على نطاق كبير.

٩- ولقد كانت جهود الحماية التي قامت بها المفوضية في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فعالة بشكل معقول، في حين كانت هناك مواقف معينة في البوسنة والهرسك، ساعد فيها وجود المفوضية

على توفير درجة من الأمن للسكان المهددين. بيد أنه، يمكن أن يقال بشكل أكثر عمومية، إن جهود المفوضية لحماية السكان المتأثرين بالحرب ولمنع المزيد من التشريد كانت متواضعة التأثير.

١٠- وقد نجحت عملية المفوضية للسوقيات (اللوجستيات) في يوغوسلافيا السابقة في تقديم كميات ضخمة من المساعدة. ومن الدروس الأساسية المستفادة من هذه التجربة الامكانية الهائلة التي توجد للنهوض بعملية اغاثة دولية تحت علم المفوضية حين تجري تعبئة الاهتمام الحكومي والجماهيري.

١١- وقد خلص الاستعراض الى أنه، حين يجري تجميع عملية اغاثة من مجموعة متنوعة من الموارد المتباينة، فإنه يجب أيضا بذل جهد اداري كبير لضمان أن قدرة البرنامج الداخلي تتفق مع المدخلات اللوجستية الخارجية، وإلا قد تجد المفوضية نفسها أنها تنقل ببساطة أطنانا جسيمة من الاغاثة بأسرع ما يمكن، على نحو يفتقر الى التحكم والتوازن.

١٢- وقد أوضحت العملية التي أجريت في يوغوسلافيا السابقة أن المخططات طويلة الأجل التي تقترن تقليديا بمفهوم التخطيط ليس لها سوى قيمة محدودة في ادارة عملية طوارئ. واقترح الاستعراض أيضا أن عددا من نظم المفوضية واجراءاتها ينبغي تعديلها لجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات المنظمة في حالات الطوارئ سريعة الخطى.

١٣- وكذلك أوضحت خبرة المفوضية التي اكتسبتها خلال السنوات الثلاث الماضية، بطرق كثيرة، صحة "نهج الوكالة الرائدة" في التنسيق. بيد أن هذه الخبرة كشفت ايضا عن حاجة المفوضية لايلاء مزيد من الاهتمام للآثار المترتبة التنفيذية لمفهوم الوكالة الرائدة. ونذكر في هذا الصدد، بصفة خاصة، ضرورة تعيين المفوضية للأنشطة والترتيبات المطلوبة لوكالة رائدة لاستخلاص مشاركة وتعاون وكالات الأمم المتحدة الأخرى، اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية في عمليات اغاثة على نطاق كبير.

١٤- وقد خلص التقييم الى أنه سيكون من المرغوب فيه، في المستقبل، بالنسبة للجوانب الانسانية والعسكرية لعملية أمم متحدة كبيرة النطاق، تنسيقها بشكل افضل، إذ أنه في الكثير جداً من الحالات، عانت هذه العناصر المختلفة للعملية من عدم وجود أدوار ومسؤوليات واضحة التحديد، الى جانب الافتقار الى إطار شامل للتنسيق.

١٥- وباستخدام انتداب الموظفين وسجل حديث التوسيع للموظفين في يوغوسلافيا السابقة، استطاعت المفوضية أن تنشر الموظفين بشكل أسرع وبأعداد أكبر عما حدث في أي حالة طارئة وقعت مؤخراً. بيد

أن، الصعوبات التي واجهتها المنظمة في تعيين عدد كاف من الموظفين الداخليين من ذوي المستوى المتوسط عاقت قدرتها على تزويد البرنامج بالهيكل الاداري المطلوب.

١٦- وإذ تزايدت أهمية دور المفوضية في يوغوسلافيا السابقة، فإن الظروف التي يتعين أن تعمل المنظمة في ظلها أصبحت متزايدة الصعوبة. وفي حين بذلت الجهود لتحسين سلامة الموظفين، فإن افتقار المفوضية الى الخبرة في تلك المواقف كان يعني أن أحكام الأمن لم يتم أبداً تطويرها بشكل كامل الى المدى المطلوب. وتوضح الخبرة التي اكتسبت في البوسنة والهرسك ضرورة أن تحدد المفوضية بشكل أدق ظروف الأمن التي هي على استعداد لأن تطلب الى الموظفين العمل في ظلها.

١٧- وقد خلص التقييم الى أن العملية في يوغوسلافيا السابقة قد عملت كحفاز هام في النهج المتطور للمجتمع الدولي نحو الحماية والمساعدة الانسانيتين. ويعتقد كثير من المراقبين أن أنشطة المفوضية في يوغوسلافيا السابقة قد هيأت المسرح للمنظمة للانخراط في مشاركة أكبر مع السكان غير اللاجئين.

١٨- ومن المزمع الآن تقديم الدروس المختلفة والتوصيات التنفيذية التي قدمها التقييم الى لجنة الادارة العليا للمفوضية. وسوف تحدد اللجنة حينئذ اجراء المتابعة اللازم لزيادة تدعيم قدرة استعداد واستجابة المفوضية للطوارئ، وتكيف المنظمة ازاء التحديات التنفيذية التي تواجه في مواقف الصراع الداخلي والتشريد.

باء - عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى

١٩- ينظر على نطاق واسع الى المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، على أنه واحد من أنجح جهود المجتمع الدولي لصياغة نهج شامل لمشكلة التشريد الجماعي. وقد تم اكمال استعراض هذه العملية في الربع الثاني من عام ١٩٩٤، بالتركيز على ثلاث قضايا أساسية هي: دور المؤتمر كنموذج للحلول الاقليمية الدائمة، والعلاقة المؤسسية بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي داخل اطار المؤتمر، وتأثير عملية المؤتمر على المستوى السياسي ومستوى المشروع.

٢٠- وقد خلص التقييم الى أن المؤتمر قد دعم عملية السلام في أمريكا الوسطى بتشجيع الحكومات وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على اتباع نهج متكامل نحو مشاكل التشريد الجماعي والاغاثة والمصالحة واعادة التأهيل. وقد خلص الاستعراض الى أن نجاح هذه العملية قد بني على عدد من الأسس: العزيمة السياسية لحكومات أمريكا الوسطى للوصول الى حلول دائمة لمأساة الذين انتزعوا من جذورهم، والتزام

المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للعمل بشكل تعاوني نحو هذا الهدف، واستعداد الدول المانحة لدعم المؤتمر بشكل ملموس.

٢١- وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات، خلص الاستعراض الى أن عملية المؤتمر قد ألقت الضوء على عدد من الاختلافات بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما أدت في بعض الحالات الى توتر العلاقات بين الوكالتين. ومع ذلك، تحسن التنسيق خلال عملية المؤتمر. وقد عملت وحدة الدعم المشترك المنشأة في كوستاريكا، بشكل فعال بوجه خاص، وقدمت مثالا ملموسا للتعاون بين الوكالات الذي يمكن أن يعمل كأنموذج في انحاء أخرى من العالم.

٢٢- وفيما يتعلق ببرنامجي الاغاثة واعادة التأهيل، كانت انجازات العملية أقل وضوحاً. فلم يسجل المؤتمر سوى نجاحا جزئيا في دعم القدرة المحلية وفي انشاء مشاريع كانت متسقة مع التنمية المستدامة. وفي حين أفاد السكان العائدون فائدة كبيرة من الأنشطة التي اضطلع بها داخل اطار المؤتمر، لم يلق المشردون داخليا وخارجيا نفس الدرجة من الاهتمام. وفي نفس الوقت بذلت جهود غير كافية لانشاء الآليات المطلوبة لاقتفاء التمويل ومراقبة المشاريع، الأمر الذي يعتبر عيبا أعاق التنسيق وحال دون التقييم الفعال لعملية المؤتمر.

٢٣- ولقد اشترك في الدراسة التي أجراها فرع التقييم لعملية المؤتمر، التي أفادت من التعاون الوثيق لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - الموظفون في أمريكا الوسطى، الذين سوف يسعون الى تضمين توصيات التقرير في العمليات الجارية في الاقليم. وقد أتيح ايضا ملخص للتقرير للحكومات والمنظمات غير الحكومية وغير هؤلاء من المشتركين في الحفل الختامي للمؤتمر، الذي عقد في مكسيكو سيتي في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤.

جيم - برنامج الاستبدال النقدي في باكستان

٢٤- في الأعوام الأربعة الماضية، اشترك ما بين ثلث ونصف الثلاثة مليون أفغاني الموجودين في باكستان في برنامج المفوضية للاستبدال النقدي، الذي يمثل مبادرة تتيح للاجئين الفرصة لاستبدال بطاقاتهم التموينية بمنحة عودة للوطن مرة واحدة تتكون من نقد وطعام. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٣، أجرى فرع التقييم استعراضا لهذا البرنامج، من أجل تقييم أثره وتحديد صلته بأوضاع اللاجئين في أنحاء أخرى من العالم.

٢٥- وقد خلص الاستعراض الى أن نظام الاستبدال النقدي في باكستان قد أثبت أنه وسيلة فعالة وكفؤة لتسهيل العودة الى الوطن والخروج من التسجيل على نطاق كبير. وكانت التكاليف الادارية والاحتياجات من الموظفين لهذه المبادرة عند الحد الأدنى، ومع ذلك كان هناك عدد قليل جداً من الصعوبات التنفيذية التي واجهها تنفيذ البرنامج. فالاستبدال النقدي لم يقدم فقط وسيلة مباشرة غير عادية لتحويل مساهمات الدولة المانحة الى المنتفعين لدى المفوضية، بل انه مكن المنظمة أيضا من تدعيم اختيارات اللاجئين واستراتيجيات العودة للوطن.

٢٦- وفي نفس الوقت، خلص الاستعراض الى أن برنامج الاستبدال النقدي تميز بقيدين أساسيين. فمن ناحية، لم يستطع البرنامج أن يساعد في عودة العديد من جماعات اللاجئين الهامة: الذين أصبحوا مندمجين اقتصاديا واجتماعيا في باكستان، الذين نشأوا من أجزاء من أفغانستان تأثرت بالصراع السياسي أو الاثني، وأولئك الذين لديهم حساسية مفرطة للعودة الى الوطن بشكل تلقائي. ومن ناحية أخرى، أقدم عدد كبير من اللاجئين الأفغان غير القادرين أو غير الراغبين في العودة على الاستبدال النقدي لبطاقات تموينهم قبل الأوان، وأصبحوا الآن مجبرين على البقاء في باكستان دون الحصول على أي مساعدة.

٢٧- وخلص التقييم الى أنه من أجل تنظيم فعالية برامج الاستبدال النقدي، ينبغي أن تصاغ وتنفذ داخل اطار استراتيجية شاملة للحلول الدائمة، تتضمن كلا من بلد المنشأ وبلد اللجوء. وقد شدد بوجه خاص على الحاجة الى نظم تسجيل دقيقة، وعلى تنسيق العودة للوطن وأنشطة اعادة التأهيل، وعلى تقديم المساعدة وترتيبات النقل المنظم للاجئين الذين لا يرغبون في العودة الى بلد مبتلى بالصراع بشكل تلقائي.

٢٨- وقد أتيحت لموظفي المفوضية العاملين في جميع البرامج الراهنة والمتوقعة للعودة للوطن الفرصة لاستعراض هذا التقرير والنظر في مدى صلة نظام الاستبدال النقدي بأنشطتهم الجارية. وقد أدرجت النتائج التي توصل اليها الاستعراض في مواد فرع التدريب على العودة الطوعية للوطن، بما في ذلك فيلم فيديو يتناول الدروس المستفادة من خبرة المفوضية في باكستان.

دال - المعونة والتنمية للعائدين

٢٩- على مدى العامين الماضيين، أكمل فرع التقييم استعراضات العديد من البرامج الهامة للعودة للوطن واعادة الدمج، وأسهم في وضع سياسة المفوضية والاطار المنهجي لمشاريع الأثر السريع. وفي سياق هذه المبادرات، أكمل الفرع دراسة فحصت منشأ ومبادئ وقدرة 'نهج المعونة والتنمية للعائدين' المساعدة ما بعد العودة للوطن.

٣٠- وقد خلص الاستعراض الى أن عددا من العقبات يقف في طريق هذ النهج، أجدرها بالذكر غياب السلم ومستوى التدمير في كثير من مناطق العودة الحقيقية والممكنة، الى جانب إحجام كل من الحكومة المضيفة والحكومة المانحة لوضع أولوية لهذه المناطق لأنشطة التعمير والتنمية. وبالاضافة لذلك، أكدت الدراسة على الاسهام قصير الأجل والمحدود بالضرورة الذي تستطيع المفوضية أن تقدمه لاعادة التأهيل للمناطق المتأثرة بالعائدين.

٣١- وبدراسة قضية المسؤولية المؤسسية بمزيد من التفصيل، حاجى الاستعراض بأن نهج المعونة والتنمية للعائدين لم يعط اهتماما كافيا لدور الهياكل والمنظمات المحلية. وبدلا من أن تسعى المفوضية لاحالة البرامج والمشاريع الى وكالات دولية أخرى، كان يجب أن يكون هدفها النهائي في بلدان المنشأ المساعدة في تنمية القدرات والكفاءات المحلية. ولتسهيل هذه المهمة، خلصت الدراسة الى ضرورة أن يقل تركيز تخطيط العودة للوطن على لوجستيات العودة من بلدان اللجوء، ويركز أكثر على الأحوال والاحتياجات والموارد في بلد المنشأ.

٣٢- وسوف يطرح هذا الاستعراض للمناقشة في لجنة الادارة العليا. وسوف تتاح الدراسة ايضا لجميع مكاتب المفوضية التي تعمل في تخطيط وتنفيذ برامج العودة للوطن واعادة الادماج، مقترنة باطار السياسة والمنهجية لمشاريع الأثر السريع، التي أعدها كبير منسقي مساعدة اعادة الادماج.

هاء - مشاركة المفوضية في موضوع المشردين داخليا

٣٣- في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، أكمل فرع التقييم ورقة مناقشة عينت بعض القضايا الرئيسية الناشئة عن مشاركة المفوضية الحقيقية والممكنة في موضوع المشردين داخليا. وكان الغرض الأساسي لهذه المبادرة تقديم اطار تحليلي لفحص خبرة المفوضية بمزيد من التفصيل في مجال المشردين داخليا في مواقع ميدانية محددة.

٣٤- وقد لاحظت الورقة أن المفوضية قد بذلت عددا من الجهود مؤخرا لتحديد الظروف التي توسع في ظلها أنشطتها للمشردين داخليا. وقد أضفت هذه المبادرات درجة جديدة من التماسك على قضية سياسة هامة كان يجري تناولها بشكل تقليدي على أساس حالة بحالة ومع ذلك، اقترحت الدراسة، ان الطبيعة المرنة لمعايير المفوضية الجديدة للمشاركة كانت تعني أن نطاق ومجال وأمد دور المنظمة في مواقف التشريد الداخلي ما زالت في حاجة الى التحديد الكامل.

٣٥- كما لاحظت ورقة المناقشة أنه، ازاء خبرة المفوضية الطويلة في تقديم الحماية والمساعدة للاجئين، كان من المفهوم ضرورة أن يعتبر الكثير من المراقبين مكتب المفوضة السامية بمثابة الوكالة الطبيعية للنهوض بمسؤولية المشردين داخليا. وقد حذرت الدراسة من أن من السابق لأوانه أن تصل المفوضية الى نفس الاستنتاج دون أن تعالج أولا عدداً من التساؤلات الأساسية بشأن احتياجات المشردين داخليا وقدرة المنظمة على تلبيتها.

٣٦- وقد قدمت هذه الدراسة الى فريق عامل داخلي مخصص معني بالمشردين داخليا وكذلك الى لجنة الادارة العليا. وكنتيجة لهذه المشاورات، طلب الى شعبة الحماية الدولية الاضطلاع بدراسة متابعة، سعت الى استخلاص بعض الاستنتاجات العامة من الخبرة التنفيذية للمفوضية بالمشردين داخليا في ٢٠ بلدا مختلفا. وتنعكس محتويات هذه الدراسات في وثيقتين، أعدتا مؤخراً عرضتا على اللجنة التنفيذية: 'الآثار المالية والبرامجية المترتبة على أنشطة المفوضية لصالح المشردين داخلياً' (EC/1994/SC.2/CRP.13) و'جوانب الحماية لأنشطة المفوضية لصالح المشردين داخلياً' (EC/1994/SCP/CRP.2).

واو - سياسة المفوضية بشأن اللاجئات

٣٧- في النصف الثاني من عام ١٩٩٣، أنهى فرع التقييم استعراضاً لتنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللاجئات وأثرها عليهن، عرضت النتائج الرئيسية التي توصل اليها هذا الاستعراض على دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ للجنة التنفيذية (EC/1993/SC.2/CRP.27). وفيما بعد أدرجت استنتاجات وتوصيات هذا الاستعراض في أعمال ووثائق الفريق العامل المعنى باللاجئات والأطفال (EC/1994/SCP/CRP.5).

٣٨- وبناء على طلب مدير البرامج والدعم التنفيذي، أخذ كبير المنسقين للاجئات على عاتقه مسؤولية الاشراف على عملية المتابعة واعداد تقارير حالة منتظمة فيما يتعلق بهذه المبادرة. والكثير من التوصيات الـ٤٥ التي قدمت في التقييم قد تم تنفيذها كليا أو جزئيا، في حين أن تلك المتعلقة بتوظيف الموظفات وتمثيلهن، قد قدمت، بناء على طلب اللجنة التنفيذية، الى اللجنة الفرعية للادارة والتمويل في 'مذكرة بشأن ادارة الموارد البشرية' (EC/1994/SC.2/CRP.20).

ثالثا - تقدم العمل

٣٩- شرع فرع التقييم، بالتعاون مع شعبة الحماية الدولية، في استعراض عالمي لسياسة وخبرة المفوضية لاعادة التوطين. والمقصود من التقييم أن يعيد تقييم دور إعادة التوطين كحل دائم واداة لحماية اللاجئين. وبالاضافة الى ذلك، سوف يقدم الاستعراض فحصاً للاجراءات الراهنة لاعادة التوطين ويقدم توصيات فيما

يتعلق بادارة وتنظيم أنشطة اعادة التوطين داخل المفوضية. ومن المتوقع مناقشة استنتاجات الاستعراض في اجتماع للممثلين من بلدان اعادة التوطين الرئيسية في الربع الأخير من عام ١٩٩٤.

٤٠- وبالاعتماد على الخبرة الواسعة للمفوضية في تقديم مساعدة الاغاثة، يعمل فرع التقييم، في الوقت الراهن، مع شعبة البرامج والدعم التنفيذي وفرع التدريب، في اعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن توزيع ومراقبة الطعام وغيره من السلع الأساسية. وقد انشئت لجنة توجيه للاشراف على هذه المبادرة، التي سوف تكتمل المرحلة الأولى منها في الربع الثالث من عام ١٩٩٤. وبعد فترة من الاختبار الميداني، ينبغي أن يكون النص النهائي للمبادئ التوجيهية جاهزاً للتوزيع على موظفي المفوضية والشركاء التنفيذيين في مطلع عام ١٩٩٥.

٤١- ويضطلع فرع التقييم في الوقت الحالي باستعراضات البرامج في بلدين تضطلع فيهما المفوضية بأنشطة ابتكارية. ففي اثيوبيا، يقوم الفرع الآن باكمال تحليل لنهج الولاية المشتركة لمساعدة اللاجئين والعائدين. وفي طاجيكستان، سوف يركز استعراض الفرع على قضايا مثل دور المفوضية فيما يتعلق بعودة اللاجئين، والمشردين داخليا ومنع تشريد السكان. وسوف يتم اكمال كلا الدراستين في الربع الثالث من عام ١٩٩٤.

- - - - -